

دور المعلومة المحاسبية في تحسين كفاءة سوق رأس المال
The role of accounting information in improving
the efficiency of the capital market

سليمة نشنش

جامعة محمد بوقرة - بومرداس (الجزائر)، s.nechnech@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2022/05/10

تاريخ القبول: 2022/05/01

تاريخ الاستلام: 2022 /03/14

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مساهمة المعلومة المحاسبية التي تعتبر الدعامة الأساسية في تحديد كفاءة أو عدم كفاءة سوق رأس المال، وذلك انطلاقا من مدى توفر المعلومات المناسبة والإفصاح عنها بشكل صادق، شفاف وموضوعي، بالإضافة إلى توفرها، في الوقت المناسب مما يجعل السوق الكفاء .

وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج أهمها: المعلومات المحاسبية تساعد المستثمرين في تحديد السعر المناسب للأسهم وبالتالي تحقيق العائد المرغوب فيه، كما تؤدي المعلومات المحاسبية إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين وبالتالي كبر حجم السوق المالية وهذا يؤدي إلى توزيع المخاطر بطريقة مثالية بين المستثمرين. وقد قدمت الدراسة بعض الاقتراحات أهمها: الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية، الاهتمام بكافة المعلومات لما لها أهمية بالغة على كفاءة سوق رأس المال.

كلمات مفتاحية: معلومات محاسبية، خصائص المعلومة، سوق مالية.

تصنيف JEL: G11, D14

Abstract:

This study aims to identify the contribution of accounting information which is considered a mainstay in determining the efficiency or inefficiency of the capital market, and so out of the availability of appropriate information and disclosed honest, transparent and objective, as well as to provide, in a timely manner, which makes the market efficient.

The study found a number of findings, including: accounting information assists investors in determining the right price for the shares and thus achieve the desired yield, and accounting information leading to the reduction of uncertainty with regard to investment and Iqbal savers to make money for investors and thus large financial size of the market and this leads to the distribution of risk ideal way among investors. The study offered some suggestions, including: attention to the quality of accounting information, attention to all the information of what is of extreme importance to the efficiency of the capital market.

Keywords: Accounting information, the characteristics of the information, the financial market.

JEL Classification: G11, D14

1. مقدمة:

في عصر الاقتصاد المعرفي وفي بيئة الاعمال المعاصرة، أصبحت المعلومات أكثر أهمية وأصبحت تعتبر على أنها موارد اقتصادية لها قيمة، وتحدد قيمتها بمدى ملائمتها من حيث الكم والكيف والتوقيت خصوصا في بيئة أعمال تتصف بسرعة التوتيرة والتطور الدائم في الأهداف والبدائل والوسائل والتحالفات.

وتمثل السوق المالية وسيلة هامة لتجميع الفوائض (المدخرات) من الأفراد وتقديمها إلى المستثمرين، ولكي تعمل السوق المالية بكفاءة فإنها لا بد أن تعتمد على المعلومات. حيث تعتبر عملية الدخول في السوق المالية من أهم القرارات المتخذة من طرف المؤسسة فيما يتعلق بمستقبلها المالي حيث تهدف أساسا إلى الاستفادة من الإيجابيات التي تمنحها السوق المالية من خلال تنوع مصادر تمويلها وتطوير مشاريعها الاقتصادية.

وتتجلى أهمية هذه الدراسة في إبراز أحد الروافد الأساسية والتي تمكن من تحقيق كفاءة سوق رأس المال، ألا وهي المعلومة المحاسبية هذا في ظل التأثير القوي والمتزايد لظاهرة المنافسة المحتدمة.

كما تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالإطار المفاهيم لسوق رأس المال، مع تسليط الضوء على أساسيات المعلومة وخصائصها، ومعرفة مدى مساهمة في تحقيق كفاءة سوق رأس المال.

1.1 إشكالية البحث

حتى تقوم السوق المالية بتخصيص المدخرات لأفضل الاستثمارات لا بد أن تكون كفأة ومن أهم الدلائل على وجود سوق ذات كفاءة هو الحالة التي يكون فيها المجتمع قد حقق مستويات عالية في الصحة والتعليم والرفاه. ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة للوقوف على مدى أهمية ودور المعلومة بصفة عامة والمعلومة المحاسبية بصفة خاصة في تحقيق كفاءة سوق رأس المال. والتي تتمثل في البحث عن آليات لتعزيز كفاءة سوق رأس المال. ومنه سنحاول من خلال هذه الدراسة الاجابة على السؤال التالي:

ما دور المعلومات المحاسبية في الرفع من كفاءة السوق المالية؟**2.1 أسئلة البحث**

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة المتوخاة تم طرح تقديم النقاط التالية:

- الإطار النظري لكفاءة السوق المالية؛
- الإطار النظري للمعلومة المحاسبية؛
- مساهمة المعلومة في تحقيق كفاءة سوق رأس المال.

3.1 فرضيات البحث

للمعلومة المحاسبية دور كبير في الرفع من كفاءة سوق رأس المال.

2. الإطار النظري لكفاءة سوق رأس المال

أصبحت نظرية السوق المالية الكفؤة واحدة من أهم الموضوعات التي هيمنت على أدبيات الإدارة المالية، وعلى وجه التحديد أدبيات الاستثمارات والأسواق المالية، منذ اواخر الستينات وحتى الوقت الحاضر، وهي تتعامل بشكل واقعي مع السرعة والموضوعية في انعكاس المعلومات الجديدة المناسبة في أسعار الأوراق المالية ذات العلاقة، وقد جاءت هذه النظرية بفرضية مفادها أن أسعار الورقة المالية تعكس بشكل كامل جميع المعلومات المتوفرة.¹

وفي هذا العنصر سيتم التطرق إلى تعريف سوق رأس المال، وأنواع وكذا الصيغ المختلفة لكفاءة سوق رأس المال.

2-1- تعريف سوق رأس المال

عرفت سوق رأس المال على أنها: "الميكانيكية التي تضمن تجميع المدخرات وتقديم الأموال للأنشطة المختلفة من خلال المؤسسات المالية التي تضمها السوق."²

كما عرفت على أنها: "مكان التقاء عرض الأموال (مدخرين) بالطلب عليها (مستثمرين)، حيث أنها تساعد على تحويل جانب من مدخرات المجتمع إلى استثمارات مفيدة، وبالتالي تساعد على إتمام عملية التمويل الرأسمال أي صناعة رأس المال"³. كما يعرف سوق رأس المال بأنه السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية التي تصدرها منظمات الاعمال، ويكون هذا السوق على شكلين هما كما يلي:⁴

- أسواق خضراء: تتعامل في أوراق مالية طويلة الاجل و انتقال الملكية يكون فوري

- أسواق آجلة: ويطلق عليها أسواق العقود المستقبلية، و انتقال ملكية الورقة يكون لاحقا

من خلال ما سبق، يمكن تعريف سوق رأس المال بأنه ذلك السوق الذي يتم فيه تداول أدوات الاستثمار طويلة الأجل (الأسهم والسندات)، لها أشكال وذات طبيعة متغيرة.

2-2- مكونات سوق رأس المال

هناك العديد من التقسيمات أبرزها التقسيم أدناه:⁵

2-2-1- السوق النقدية

تعرف على أنها "سوق مفتوحة تنافسية، تتعامل بالأدوات المالية قصيرة الأجل والتي لا تتجاوز فترات استثمارها غالبا سنة واحدة، وبالتالي فإن تسمية السوق المعنية بهذه الأدوات جاءت بسبب سرعة وسهولة تحولها إلى سيولة".

2-2-2- سوق الصرف

وهي: «الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية».

كما يعرف بأنه "ميكانيزم يتم بواسطته الجمع بين مشتري وبياعي الصرف الأجنبي، وهي تتكون أساسا من عدد من البنوك تزاول بنشاط عملية استبدال العملات".

2-2-3- السوق المالية

تعرف بأنها "تلك السوق المتخصصة في الاستثمارات بعيدة المدى والتي تتجاوز فترات سدادها السنة الواحدة، وتتعامل بشكل رئيس بالأسهم (العادية والممتازة) والسندات، سواء أكانت هذه الأدوات تعود إلى مؤسسات خاصة أو حكومية". كما تعرف أيضا بأنها "السوق التي يتم التعامل فيها بالأوراق المالية طويلة الأجل وهي الأدوات التي تزيد مدة استحقاقها عن السنة".

أما عن الهيئات المنظمة لسوق رأس المال أو سوق الأوراق المالية والمتدخلون بها فيمكن توضيحها كما يلي:⁶

- الهيئات المنظمة لسوق الأوراق المالية؛

- المتدخلون في سوق الأوراق المالية.

2-3- كفاءة سوق رأس المال

إن مصطلح سوق رأس المال الكفؤ أو السوق المالية الكفؤة يمتلك معنى محدد جدا في حقل الإدارة المالية، فقد عرف (فاما) السوق المالية الكفؤة بأنها السوق التي تعكس أسعارها، في أي وقت، وبصورة كاملة جميع المعلومات المتوفرة، ويرى (لوري وبريلي)

بأن السوق المالية الكفؤة تعني بأن جميع المعلومات الجديدة متوفرة بشكل رخيص وسريع وواسع للمستثمرين، وإن هذه المعلومات تضم ما هو معروف ومناسب لتقييم الأوراق المالية، وإثما منعكسة بشكل سريع في أسعارها.⁷ كما عرفت كفاءة السوق بأنها صفة السوق الذي تكون به أسعار الأدوات المالية المتداولة تعكس قيمتها الاقتصادية الحقيقية للمستثمرين وتقاس كفاءة السوق بمدى قدرته على عكس أية معلومات جديدة عن الورقة المالية على سعرها حتى لا يتمكن أحد المستثمرين أن يحقق أي أرباح غير عادية من استغلاله لأية معلومات لم تكن متوفرة لدى غيره من المستثمرين. في حين عرف ديلكوري السوق الكفؤ بأنه السوق الذي يكون في حالة توازن مستمرة بحيث تكون أسعار الأوراق المالية فيه مساوية تماماً لقيمتها الحقيقية، وتتحرك بطريقة عشوائية دون إمكانية السيطرة عليها.⁸

أيضا السوق الكفاء هو الذي يتوفر فيه المعلومات المناسبة للتسعير، أي تقديم جميع الأوراق المالية، بحيث تكون هذه المعلومات متوفرة لجميع المقترضين - المدخرين وبأقل تكلفة.⁹ من بين الشروط اللازمة والتي تعتبر أقل تقيدا من الشروط الكافية لتجعل من سوق رأس المال كفؤة هي أن المعلومات المناسبة تكون متوفرة لعدد كاف من المشتركين والمستثمرين في السوق.¹⁰

2-4- أنواع كفاءة السوق

لا يزال مفهوم الكفاءة يتصف بعدم الوضوح، ويحتاج إلى بعض التوضيح. لذلك، سوف يسعى الجزء التالي إلى تصنيف كفاءة السوق إلى ثلاثة أنواع رئيسية، تتمثل فيما يلي:

2-4-1 كفاءة تخصيص الموارد

يشير مفهوم كفاءة تخصيص الموارد إلى ضمان تحقي ق السوق للتخصيص الكفاء للموارد المتاحة، بما يضمن توجيهها إلى الأنشطة ذات العائد الأعلى. بمعنى أن يتم تدفق رأس المال إلى المشروعات الاستثمارية ذات العوائد المرتفعة والمخاطرة المعقولة.

2-4-2 كفاءة التشغيل

تعرف أحيانا بالكفاءة الداخلية، وهي تعبر عن مدى قدرة السوق على خلق حالة من التوازن بين العرض والطلب، دون أن يتحمل المشاركين في السوق تكاليف مرتفعة، وبحيث لا يتمكن أي من الأفراد أو الجهات (التجار أو المتخصصين أو صناع السوق) من تحقيق هامش ربح أعلى.

2-4-3 كفاءة المعلومات

تعرف أحيانا بكفاءة التسعير أو الكفاءة الخارجية. وهي تعبر عن سرعة وصول المعلومات الجديدة إلى جميع المتعاملين في السوق، دون فاصل زمني كبير، وألا يتحمل هؤلاء المتعاملين في السوق تكاليف كبيرة في سبيل الحص ول عليه، بحيث أنها تضم ن أن يصبح التعامل في السوق لعبة عادلة، فكافة المشاركين يمتلكون نفس الفرصة لتحقيق الأرباح، ويصعب على أي منهم تحقيق أرباح غير عادلة على حساب الآخرين.¹¹

2-5- الصيغ المختلفة لكفاءة رأس المال

يتضح أن كفاءة الأسواق المالية ترتبط أساسا بتوافر المعلومات المناسبة بسرعة وبدون تكلفة بالنسبة لجميع المتعاملين في السوق حيث تتعلق فروض السوق الكفاء بمدى استجابة أسعار الأسهم للمعلومات المتاحة. بتعريف الصيغ المختلفة لكفاءة السوق والتي تتمثل في ثلاثة فروض هي فرض الصيغة الضعيفة لكفاءة السوق وفرض الصيغة متوسطة القوة وفرض الصيغة القوية.

2-5-1 فرض الصيغة الضعيفة

تفترض هذه الصيغة أن الأسعار المالية للسوق تعكس تماما كل المعلومات الخاصة بالتتابع التاريخي للتغيرات في الأسعار، لذلك فان تطبيق أي قاعدة من قواعد التعامل أو التحليل والتي تعتمد على المعلومات التاريخية مثل: (أسعار الأسهم، حجم التعامل، قوائم مالية منشورة) و تسمى بالمعلومات السوقية التاريخية لن تعطي أي عائد اضافي، ولأن الأسعار الجارية تعكس بالفعل كل التغيرات السعرية السابقة، فلن تكون هناك أي علاقة بين التغيرات في الأسعار و المعلومات التاريخية ويصبح إثبات القدرة على التنبؤ بالتحركات في الأسعار من خلال المعلومات التاريخية، دليلا على أن بعض هذه المعلومات لم تستوعبها الأسعار بعد وأن التغيرات في الأسعار غير عشوائية، وبهذا فإن هذه الصيغة تحتلف مع وجهة نظر الفنيين الذين يقولون أنه يمكن التنبؤ بأسعار المستقبل من خلال المعلومات التاريخية لهذه الأسعار، ثم الاعتماد على هذه التوقعات في الحصول على أرباح غير عادية على حساب الآخرين، وقد تم قياس هذه الصيغة داخل الأسواق من خلال قياس مدى إمكانية الاعتماد على البيانات التاريخية للأسعار في التنبؤ بالمستقبل.

2-5-2 فرض الصيغة المتوسطة القوة

تفترض هذه الصيغة أن أسعار الأوراق المالية تتغير تغيراً سريعاً تبعاً لأي معلومات عامة جديدة مثل المعلومات عن الأرباح، الأخبار الاقتصادية، الأخبار السياسية، أخبار تجزئة الأسهم، كل هذه تعتبر معلومات عامة وجديدة وهذه الصيغة للكفاءة في المستوى المتوسط تتضمن في محتواها الصيغة الضعيفة فالمعلومات العامة تتضمن المعلومات التاريخية السوقية مثل (أسعار الأسهم، وحجم التعامل... الخ) بالإضافة للمعلومات العامة الجديدة، وطبقاً لهذه الصيغة لن يستطيع أي مستثمر أن يحقق أرباح إضافية بناءً على المعلومات الجديدة بعد أن تصبح عامة للجميع، أي بعد الإعلان عن حدث ما، ولأن السعر يكون قد عكس بالفعل أثر تلك المعلومات، هذا وتقوم دراسات هذه الصيغة على أساس قيام المحلل بتقييم مدى استيعاب أسعار أسهم الشركات لحدث معين، وهذا الاختبار أصعب بكثير مما يبدو، فهناك العديد من الأحداث التي قد تحدث في نفس اليوم الذي يظهر فيه الحدث محل الدراسة وبالتالي يصعب دراسة أثر هذا الحدث بشكل منفصل، "وقد اختبرت هذه الصيغة المتوسطة باستخدام أحداث مختلفة مثل الإعلان عن الأرباح والإعلان عن تجزئة الأسهم وجاءت نتيجة تلك الدراسات في صالح هذا الفرض.

2-5-3 فرض الصيغة القوية

تفترض هذه الصيغة أن أسعار الأوراق المالية تعكس تماماً كل المعلومات المتاحة العامة وغير العامة، فليس لدى أي مستثمر القدرة على احتكار معلومات قد يكون لها أثر على السعر وكذلك لن يحصل أي مستثمر على أرباح تفوق الأرباح العادية. وتحقيق هذه الصيغة لا يتطلب فقط أن يكون السوق كفوئاً بحيث إن الأسعار تعكس كل المعلومات المتاحة بل يتطلب أيضاً أن يكون السوق كاملاً، لا، حيث تتاح كل المعلومات للجميع في ذات الوقت، ولكي يكون السوق كاملاً لا لابد من توافر ثلاثة شروط أساسية هي:

- لا يوجد مصاريف للتعامل على الأوراق المالية.
- كل المعلومات متاحة للجميع وبسهولة.
- الكل متفق حول الأثر الحقيقي على السعر الحالي.

وتعتبر دراسة فرض الصيغة القوية على قياس مدى إمكانية حصول بعض الفئات على معلومات خاصة، حيث يتم قياس العائد الذي تحققه فئات معينة من المستثمرين لهم القدرة على الحصول على معلومات لا تتاح للجمهور بذات السرعة، مثل

المتخصصين في تحليل الأوراق المالية وهم صناع السوق، والمؤسسات المالية المتخصصة وكبار المديرين وكبار العاملين في الشركة التي يستثمرون فيها أموالهم.

" وقد جاءت معظم نتائج الدراسات الخاصة بالصيغة القوية في غير صالح هذه الصيغة فالسوق الكامل الكفاءة لا يكون له وجود في العالم الحقيقي، لذلك فإن من قام بوضع هذا الفرض، أوضح أن الصيغة القوية تعتبر صيغة متطرفة للكفاءة قد تتحقق ولكن من الصعب الوصول إليها داخل السوق".¹²

2-6- متطلبات كفاءة أسواق رأس المال

في ظل وجود منافسة الشديدة بين مختلف المتدخلين في السوق، أصبح لا بد من توفر البيانات والمعلومات الدقيقة المتعلقة بوضعية الأدوات المالية المتداولة في السوق، والإفصاح عن هذه المعلومات بأقصى سرعة وبأقل تكلفة إلى كافة المتعاملين في السوق وفي وقت واحد.

من خلال ما سبق، ولكي تتحقق كفاءة أسواق رأس المال لا بد من توافر مجموعة من المتطلبات وذلك حسب رأي

"Reilly" في سنة 1985 والتي حددها في النقاط التالية:

2-6-1 المتطلبات الفنية لكفاءة أسواق رأس المال:

يمكن إدراجها فيما يلي:

- **المنافسة الكاملة في السوق**، أي أن يكون هناك عدد كبير من المتعاملين في السوق، وبالتالي عدم وجود قوة احتكارية على الأسعار، بحيث يصبح المشاركون يتلقون السعر بدلا من كونهم قادرين على فرض الأسعار للسوق.

- **الأمن**، لا بد للسوق الكفؤة من توفير الأمن أي أن تتوفر الحماية ضد المخاطر سواء كانت تجارية أو غير تجارية التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر، وبالتالي يجب على إدارة السوق المالي متابعة الصفقات غير الأخلاقية أو الوهمية ويكون لديها الإجراءات الرادعة لها، مع وجود مؤسسات للتأمين ضد المخاطر.

- **العقلانية**، وهو أن يكون هدف المتعاملين تحقيق الأرباح من خلال معالجة المعلومات واختيار البديل الاستثماري الأفضل، حيث يتم الاستعانة بالخبراء والمحللين ومكاتب استشارية في هذا المجال .

- **دقة وسرعة وصول المعلومات**، على السوق المالي تزويد المتعاملين بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب عن كافة الصفقات التي أبرمت من حيث الحجم والسعر، وأن يزودهم بالظروف السائدة في السوق بالنسبة لأسعار الأوراق المالية المتداولة، والتي تعكس حقيقة مستوى الطلب والعرض لكل الأوراق المالية.

- **كفاءة التشغيل وكفاءة التسعير**، يجب أن يكون هناك آليات لضبط أي خلل في التسعير، من خلال ضبط تكاليف معاملات إبرام أي صفقة في حدها الأدنى من جهة، ومن جهة أخرى أن يكون سعر الورقة المالية يعتمد على معلومات حقيقية وليس إشاعات، أي استجابة الأسعار في السوق للمعلومات الجديدة التي تصل لها، ويعني ذلك أن الأسعار تعكس كافة المعلومات المتاحة.

- **السيولة**، يقصد بالسيولة أن يستطيع البائع والمشتري للأوراق المالية إبرام الصفقة بسرعة وبسعر قريب من السعر الذي أبرمت فيه آخر صفقة على ذات نفس الورقة، وهذا يعني أن السيولة تتطلب سهولة التسويق واستقرار الأسعار وعدم تعرضها لتغيرات كبيرة من صفقة إلى أخرى.

- **عدالة السوق**، تعني عدالة السوق إتاحة فرص متساوية لجميع المتعاملين في الأوراق المالية سواء من ناحية الوقت أو توفير المعلومات، حيث أنه في جميع الأسواق المالية تعمل اللجنة المكلفة بمراقبة عمليات سوق الأوراق المالية تعمل على نشر المعلومات

وإتاحتها لجميع المتعاملين بالتساوي، كما أنه في حالة وجود خلل بين العرض والطلب لورقة مالية معينة فإن هذه اللجنة عادة ما تلجأ إلى إيقاف التعامل على تلك الورقة لفترة قصيرة ساعة أو أكثر من أجل إعطاء فرصة متساوية لجميع المتعاملين لاستغلالها.

2-6-2 المتطلبات التنظيمية لكفاءة أسواق رأس المال

- وجود هيئة عامة لأعضاء السوق المالية، والتي تتألف من وسطاء ووكلاء يقومون بعمليات التداول ويمثلون البنوك والمؤسسات والشركات التي يسمح لها النظام بالمساهمة في عضوية البورصة.
- وجود لجنة إدارية تضع أنظمة الأسواق المالية، وتشرف على تطبيقها وتعمل على تطويرها باستمرار وتراقب عمليات التداول.
- وجود شروط لإدراج الأوراق المالية للشركات على لائحة السوق المالية ومراقبة لاستمرارية أو إيقاف هذا الإدراج.
- وجود طريقة للتداول يتم من خلالها تنفيذ الأوامر، وتحديد أسعار الصفقات بسرعة وهناك طريقتان متبعتان في العادة هما المزايدة أو المفاوضة.
- الطريقة الأولى بمطابقة أعلى سعر طلب مع أدنى سعر عرض، أما الطريقة الثانية فإن سعر التبادل يتم تحديده بالتفاوض بين وكلاء الأسهم.

- وجود قائمة للتداول تتجمع فيها طلبات البيع والشراء وأسعار الطلب والعرض التي تشمل جميع الأسهم المدرجة في السوق.
- وجود صانعي الأسواق مثل المتخصصين والمتاجرين المعتمدين الذين يقومون بتحريك السوق عند هدوء التعامل ويؤمنون سوقاً مستمرة ونشيطة في الأسهم.
- أن تكون معدلات العمولة منخفضة قدر الإمكان بغرض عدم الحد من نشاط التداول عند بروز أية فرصة للربح من خلال البيع والشراء مهما كانت صغيرة.
- سرعة إتمام عمليات تسوية تبادل الأسهم، وتسجيلها ونقل ملكيتها وتسديد ثمنها بسرعة كي لا يتأثر نشاط السوق.
- أن يخضع التداول الذي يقوم به الأشخاص في السوق للأنظمة والقوانين، وأن يتم مراقبة الشركات للتأكد من عدم استغلال المعلومات المتاحة لهم وفق وظائفهم ولتحقيق الأرباح السريعة.¹³

3- الإطار النظري للمعلومة المحاسبية

تعتبر المحاسبة بشكل عام لغة الأعمال التجارية التي تتعامل بها ويفهمها كل من يمارسها، كما يعتبر الإفصاح المحاسبي أساس أي سوق مالية والمفتاح السحري لنجاحه، فالإفصاح المحاسبي يحقق في حال توفره جوا من الثقة والأمان بين المتعاملين والمتعاطين فمن خلال شفافية المعلومات والبيانات المفصح عنها تتمكن الجهات المستفيدة من اعتماد هذه البيانات والمعلومات إضافة إلى معلومات أخرى تقررها تلك الجهات.¹⁴

تعد المعلومات من أهم الأركان الفعالة لنجاح وتطور الأسواق المالية، فهي تمثل المحرك الأساسي لتوجيه المدخرات نحو الفرص الاستثمارية وتحقيق التخصص الكفؤ للموارد، كما أخذ الاهتمام بموضوع الإفصاح المحاسبي بشكل عام بالازدياد وخاصة بعد ان كشفت الأزمة المالية العالمية الراهنة التي عصفت باقتصاديات الدول منذ بداية العقد الحالي وحتى الربع الأخير من العام 2010.¹⁵

3-1- مفهوم المعلومات

المعلومات عبارة عن بيانات تنظم بشكل يعطي لها معنى وقيمة للمستفيد الذي يقوم بدوره بتفسيرها وتحديد مضامينها من أجل استخدامها في صياغة القرارات¹⁶ تمثل المعلومة "مجموعة من البيانات التي تم تجهيزها للمتعاملين، وهي ذات قيمة حقيقية أو

متوقعة عن العمليات الجارية أو المستقبلية لاتخاذ القرار، وتعمل على تنمية وزيادة المعارف وتخفيض مخاطر عدم التأكد لأي حالة، وتتصف بالدقة، الملائمة، وتوفرها في الوقت المناسب، والشمول، والانتظام في نشر المعلومات بصفة دورية، والعدالة في توفير البيانات لجميع المستثمرين بشكل متساوي¹⁷

كما تعرف على أنها صورة للأهداف المرسومة من قبل والنتائج حيث تمثلها، وهي تخفف من حالة عدم التأكد، وقيمتها تكمن في تأثيرها على القرارات والمشاريع.¹⁸

وفي تعريف آخر لمصطلح المعلومات بأنها تعبر عن الحالة المعرفية للمتلقي وهي مرحلة وسطى بين البيانات والمعرفة أي تكامل المعلومات المنظمة واستخدامها في شيء مفيد.¹⁹

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن المعلومات عبارة عن بيانات معالجة بطرق محددة للاستفادة منها في القرارات والمشاريع.

3-2- خصائص المعلومات :

يمكن النظر إلى المعلومات من حيث خصائصها، من جوانب مختلفة حسب احتياجاتها واستخداماتها من طرف المستفيدين منها ويوضح الجدول خصائص المعلومات والتي تندرج تحت ثلاثة أبعاد هي خصائص التوقيت، خصائص المحتوى، خصائص الهيكل أو الشكل.

الجدول (01): خصائص المعلومة

خصائص التوقيت	خصائص المحتوى	خصائص الهيكل/الشكل
- ملائمة الوقت.	- الاتصال بالموضوع.	- درجة التفصيل.
- الحدائة.	- الملائمة.	- أسلوب العرض.
- معدل توفير المعلومات.	- الاكتمال.	- الوضوح.
- الفترة الزمنية التي تغطيها المعلومات.	- النظافة.	- الترتيب.
	- الدقة.	- الوسائط.

المصدر: منال محمد الكردي وجمال العبد وإبراهيم سلطان، نظم المعلومات للإدارية، الدار الجامعية، 2003 ص، 39.

3-2-1 خصائص التوقيت:

- ملائمة الوقت: يجب أن يتم توفير المعلومات عند الحاجة إليها.
- الحدائة: يجب أن تعكس المعلومات أحداث المجريات حول الموضوع المعين.
- معدل توفر المعلومات: يجب توفير المعلومات بالمعدلات المطلوبة.
- الفترة الزمنية التي تغطيها المعلومات: يجب أن من الممكن تقديم معلومات عن الماضي والحاضر والمستقبل.

3-2-2 خصائص المحتوى:

- الاتصال بالموضوع: يجب توفير المعلومات المطلوبة لا غير.
- الملائمة: يجب أن تكون المعلومات ملائمة لاحتياجات المستخدم أو الموقف المعين.

الاكتمال: يجب توفير كل المعلومات المطلوبة.

النطاق: يجب أن تكون المعلومات واسعة النطاق.

الدقة: يجب أن تكون المعلومات خالية من الأخطاء.

3-2-3 خصائص الهيكل الشكل:

درجة التفصيل: يجب أن تكون هناك قدرة على توفير المعلومات في صورة ملخصة وتفصيلية.

الوسائط: يجب أن تكون هناك إمكانية توفير المعلومات من خلال وسائط متنوعة مثل المستندات.²⁰

3-3-3 - المعلومة المحاسبية:

تعتبر المعلومات ذات الطبيعة الاستراتيجية من أهم المعلومات التي تحتاج إليها الوحدة الاقتصادية حيث أنها تتعلق بمستقبلها في الأجل الطويل وتتضمن تلك المعلومات الاستراتيجية مزيجاً من المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية.²¹

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها تلك البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى، تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل، ويتعين التوازن في إعداد المعلومات من حيث الحاجة إلى التفصيل فيها من جهة، ومدى اختصارها على شكل دلالات رقمية مركزة من جهة أخرى لكي تكون ذلت منفعة لمتخذي القرار.²²

كما يمكن تعريف المعلومات المحاسبية بأنها بيانات مقدمة في صورة نافعة لمتخذي القرارات أي أن المعلومات تمثل إضافة جديدة لمتخذي القرارات لأنها تحد من درجة عدم التأكد وتزيد من درجة المعرفة المتعلقة بالمشكلة محل القرار أما البيانات فإنها حقائق أو أرقا في صورة خام أي أنها تعبر عن مقياس لمشاهدات أو أحداث.²³

تكون المعلومة المحاسبية كمية كالقوائم المالية مثل: قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة الأرباح المحتجزة، وقائمة تدفقات الأموال، وقائمة التغيرات في المركز المالي، وتقارير الأداء عن التنفيذ الفعلي للموازنات التقديرية والتي توفر معلومات مسترجعة عن الاداء الفعلي للإعمال والأنشطة في المنشأة.²⁴

يمكن التفرقة بين ثلاث مستويات للمعلومات:

- المستوى الفني حيث لا يوجد معنى معين للمعلومات ولكن يمكن قياس كمية المعلومات المنقولة خال قنوات الاتصال
- مستوى المعاني حيث يقوم مستخدم المعلومات في هذه المرحلة بتفسير وتحليل المعنى الذي تتضمنه هذه المعلومات
- المستوى التأثيري: حيث ويؤدي المعلومات في هذا المستوى إلى تحفيز مستخدم المعلومات لاتخاذ القرارات أو القيام بأنشطة معينة بناءً على المعرفة المتحصلة من هذه المعلومات.

3-3-1- الصفات الرئيسية للمعلومات المحاسبية :

يمكن تلخيص أهم صفاتها في النقاط التالية:²⁵

- **الملاءمة:** وهي قدرة المعلومة المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه، وهي قدرة المعلومات على إيجاد فرق بين اتخاذ القرار ويندرج تحت هذه الصفة مجموعة من الاعتبارات أن تكن للمعلومة القدرة التنبؤية وهي مساعدة مستخدمها على عمل

تنبؤات حول آثار الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، كما ويندرج تحت هذه الصفة أيضا الموقوتية أي التوقيت المناسب أي قبل ان تفقد المعلومات قدرتها على التأثير على القرار

- **الموثوقية:** وتعرف بأنه درجة كون المعلومات المحاسبية خالية من الاخطاء الجوهرية و التحيز إلى حد منطقي ومعقول، وفي نفس الوقت تمثل عرضا أميناً وصادقاً للمعلومات ولتتحلى المعلومة المحاسبية بهذه الصفة يجب ان تتوفر فيها قابلية الصحة والتحقق، أي درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين أي وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين، بالإضافة إلى معيار الحياد يقصد به عدم التحيز ومنه عدم اختيار معلومة بشكل ينتج عنه تفضيل جهة أو طرف مین من الأطراف المعينة و المهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أو أطراف أخرى.

تعد الخصائص الرئيسية للمعلومات كما يحددها المفهوم المحاسبي الثاني الذي حدده مجلس وضع معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن درجة نفع المعلومة يجب ان ينظر إليها أساسا من ناحية الهدف المراد تحقيقه - ألا وهو اتخاذ القرارات أي أن نفعية المعلومات لعملية اتخاذ القرارات تعزى أساسا إلى نوعية القرارات المتخذة، أسلوب اتخاذ القرارات المتاح للمتخذ القرار وكذلك قدرة متخذ القرار على تشغيل المعلومات المتاحة.²⁶

الصفات أو الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية: وهذه تعتبر مكملة للصفات الأساسية وتتفاعل معها ويمكن تلخيصها بما يلي: ²⁷

- قابلية المقارنة، أو إمكانية المقارنة مع معلومات مشابهة لنفس المؤسسة، هذه الخاصية يمكنها أن تساعد مستخدم المعلومة المحاسبية في تشخيص أوجه التشابه والاختلاف في الظواهر الاقتصادية وبالتالي يمكنه إجراء تقييم حقيقي.

- الثبات: ونعني بذلك معالجة الأحداث العمليات المحاسبية في الفترة الحالية بنفس الطريقة والإجراءات المحاسبية التي عولجت بها في الفترة السابقة وذلك لإمكانية متابعة القوائم المالية ومن تجنب أي استنتاجات خاطئة

يجب أن يراعى دائما أن خصائص المعلومات المحاسبية المرغوب منها تخضع لمبدأ التكلفة والعائد، بمعنى أن كل خاصية من الخصائص السابق الإشارة إليها تمثل تكلفة إضافية للنظام ولذلك يجب أن يزيد العائد المتوقع من ضمان وجود كل خاصية من تلك الخصائص على التكلفة اللازمة لإيجاد تلك الخاصية أي انه الخاصية لن توجد أساسا إلا إذا كانت تكلفه إيجادها تقل عن العائد المترتب عليها ولذلك فإن هذا المبدأ يمثل شرط أساسي لتوفير أي من تلك الخصائص.²⁸

3-4-4- الفصاح المحاسبي كنتاج لنظام المعلومات المحاسبي:

3-4-1- الفصاح المحاسبي:

يعرف الفصاح على أنه نشر المعلومات الضرورية للفئات التي يحتاجها، وذلك لزيادة كفاءة وفعالية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، حيث إن الفئات المختلفة تحتاج للمعلومات (المحاسبية) لتقييم درجة المخاطرة التي تتعرض لها الشركات للوصول إلى القرار الذي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها.²⁹

وقد عرف الفصاح أيضا على أنه " الكشف عن المعلومات التي تمه المستثمرين وتضمنها البيانات المالية وتقارير مفتشي الحسابات التي تؤثر في سعر الورقة المالية، ويجب أن يكون الكشف عاما، هذا وقد أشار بعض الكتاب بأن متطلبات عرض

المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقتضي توفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، وذلك بشأن جميع الأمور المادية الجوهرية.³⁰

يتضح من التعريفات السابقة أن الإفصاح المحاسبي بشكل عام والإفصاح المالي بشكل خاص، يعتبر من العناصر المهمة بل الرئيسية لقيام أي سوق نشيطة وكذلك أساسا لتحقيق كفاءة السوق المالي ومنه نجاحه واستمراره في عالم الاعمال.

3-4-2- نظام المعلومات المحاسبي:

نقصد بالمعلومة المعرفة التي لها معنى وتفيد الفرد الذي تقدر له في تحقيق أهدافه، وبالتالي فإن للمعلومات قسمة سواء لدى الوحدة الاقتصادية ذاتها او لدى الأفراد المستخدمين لها وهذا ضروري حتى يتم اتخاذ قرار سليم ولتحقيق الأهداف المرغوبة. ومعظم المعلومات التي تطلبها إدارة الوحدة الاقتصادية تكون معلومات محاسبية، وهذه الأخيرة تمثل مخرجات نظام معلومات محاسبي.³¹

تعريف نظام المعلومات المحاسبي: هو هيكل متكامل داخل المؤسسة يقوم باستخدام الموارد المتاحة والأجزاء الأخرى لتحويل البيانات الاقتصادية إلى معلومات محاسبية، بهدف إشباع احتياجات المستخدمين المختلفين من المعلومات.³² يعتبر النظام المحاسبي جيد التصميم نوعا من النظم المغلقة نسبيا، ذلك لأن هذا النظام يتضمن إجراءات تشغيل تهدف إلى تحويل مدخلات معينة إلى مخرجات من نوعية أخرى، مع استخدام إجراءات للرابطة الداخلية تتحكم في الحد من التأثيرات الناتجة عن المتغيرات البيئية المحيطة بالنظام.

ويتكون النظام المحاسبي كأى نظام من مجموعة عناصر لتحقيق هدفه الذي قام لأجله وهذه العناصر هي:³³

- المستندات والأوراق الاثباتية التي تؤيد العمليات المالية التي تحدث في المؤسسة الاقتصادية
- الاجراءات المحاسبية المرسومة والمكتوبة لتسلسل العمليات المالية في المؤسسة
- الأفراد المتعاملون مع واحد أو أكثر عناصر النظام المحاسبي
- البرامج التطبيقية الحاسوبية التي تعالج البيانات لتحويله المعلومات مفيدة وملائمة
- قواعد البيانات التي تزن فيها البيانات المالية الخاصة بالعمليات المالية
- الوسائل الالكترونية والاتصالية التكنولوجية المستخدمة في النظام المحاسبي

3-4-3- سيناريو الانهيار المالي العالمي:

إن عدم دقة المعلومات والبيانات (المحاسبية) المفصح عنها كانت إحدى أهم الأسباب الرئيسية التي أدت او ساهمت بشكل أو بآخر في حدوث الانهيار المالي العالمي في اقتصاديات بلدان كبيرة لم يكن في تكهن أي شخص بأن تصل الأمور إلى هذا المستوى من السقوط بهذه السرعة القياسية، فقد انهارت مؤسسات مالية كبيرة مثل: ليمان براذرز، ومؤسسة إنروون العملاقة وشركة صناعة السيارات الشهيرة جي أم سي، و غيرها العديد من الشركات والمؤسسات المالية والعقارية الكبيرة العاملة في السوق الأمريكية والاوربية.³⁴

4- مساهمة المعلومة المحاسبية في تحقيق كفاءة سوق رأس المال:

يقوم النظام الاقتصادي العالمي في الحاضر على المشروعات كبيرة الحجم متعددة الاهداف والأنشطة، منتشرة الفروع والمنافذ، متعددة الجنسيات والسياسات، أدت هذه التطورات إلى المزيد من التركيز على نفعية البيانات والمعلومات المحاسبية لأغراض التخطيط والتوجيه ومتابعة السياسات على مستوى المشروع وفيما بين المشروعات وعلى مستوى المجتمع.³⁵

تعاني معظم الاسواق الناشئة من عدم الشفافية ونقص المعلومات الخاصة بطبيعة السوق والاوزاع المالية للشركات المدرجة، ويعود هذا الضعف الشديد في نظم المعلومات الى عدم تطبيق نظم المحاسبة والمراجعة وفقا للمعايير الدولية، حيث تتصف القواعد المنظمة لعمليات الافصاح والشفافية في تلك الدول بالضعف من حيث الكم والنوع، وبعدم إلزام الشركات بتقديم التقارير الدورية لها، وهو ما يضيفي إلى ارتفاع تكلفة الحصول على معلومات.³⁶

4-1- العلاقة بين المعلومة المحاسبية وكفاءة سوق رأس المال :

لا يمكننا الفصل بين كفاءة سوق رأس المال ومدى توفر البيانات والمعلومات الضرورية التي يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

كما أن هذه العلاقة هي التي تحدد إقبال المستثمرين على تحليل المعلومات والاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. فإذا كان المستثمر مقتنع بأن السوق كفاء فانه سوف يقوم بإتباع استراتيجيات بسيطة أو خاملة في تكوين محفظة أوراقه المالية، كما أن المعلومات تكون قد انعكست فعلا في سعر الورقة المالية، وبالتالي سيقبل إقبال المستثمر على المعلومات، ولن تكون هناك فائدة من القيام بالتحليل.

أما إذا كان المستثمر يعتقد بعدم كفاءة السوق، فسيعمل على الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة، كما يمكن أن يستعين بالخبراء والمختصين في تحليل المعلومات المنشورة، كما قد يلجأ إلى إتباع استراتيجيات الاستثمار النشطة قصد تحقيق عائد يفوق ما حققه غيره من المستثمرين.³⁷

4-2- أثر توفر المعلومة المحاسبية بسوق رأس المال على مستوى الاقتصاد:

على مستوى الاقتصاد ككل فان توافر المعلومات يلعب دورا هاما في تحقيق الآلية الخاصة بسوق رأس المال من حيث تحقيق التوازن بين العائد والخطر وتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار.

مما يترتب عليه زيادة حجم السوق وزيادة عدد المتعاملين وزيادة حجم التعامل. ويؤدي ذلك إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية حيث تشير الدراسات إلى أن أسواق رأس المال التي تتميز بالكفاءة تساعد على رفع كفاءة الأعمال وتنشيط الاقتصاد والتنمية.³⁸

4-3 - دور المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات بسوق رأس المال:

تؤدي المعلومات دورا هاما في سوق رأس المال إذ تساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات شراء وبيع الأوراق المالية المختلفة لأن المعلومات تساعد على تحديد العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للورقة المالية، وقد تبين مما سبق أن من أهم خصائص سوق رأس المال الكفاء أن يعكس أسعار توازنا للأسهم وهي الأسعار التي تجعل عائد الأسهم يتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالاستثمار فيها، ويتوقف ذلك على مدى توافر المعلومات وتمائلها بالنسبة لجميع المستثمرين، وكذلك على قدرة هؤلاء المستثمرين

على تحليل وتفسير هذه المعلومات. ويمكن القول إن المعلومات المتاحة تساعد المتعاملين في السوق على تحديد معدل العائد المطلوب على الاستثمارات المختلفة وفقا لدرجة المخاطر المرتبطة بها.³⁹

4-3-1 دور كفاءة نظام المعلومات المالية في نجاح سوق رأس المال:

يتوقف نجاح سوق الأوراق المالية على كفاءة نظام المعلومات المالية وذلك من خلال ما يلي:

- توافر المعلومات المالية التي تعكس المركز المالي للوحدات الاقتصادية التي تتداول أسهمها في سوق رأس المال بحيث يتم تقدير القيمة الحقيقية لأسهم الشركات وتقييم الموقف المالي للشركات ذاتها.
- توافر نوعيات مختلفة من الأوراق المالية القابلة للتداول بحيث يكون لكل منها خصائصها ودرجة المخاطر المرتبطة بها على نحو يلبي احتياجات المستثمرين.
- إظهار أهمية الإعلان المالي ودوره في ضبط حركة سوق الأوراق المالية وهو ما يعرف بمعيار الإفصاح العام الذي يؤدي إلى توفير قدر كافي من المعلومات الملائمة التي تتصف بالدقة الموضوعية والتي يمكن استخدامها في المفاضلة بين فرص الاستثمار المختلفة.
- كما يحتاج المستثمرين في سوق الأوراق المالية بصفة أساسية إلى المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية التي يتوقع تحقيقها مستقبلا، والمتمثلة في توزيعات الأرباح أو الأرباح الرأسمالية وأيضا تقدير درجة المخاطر المتعلقة بالأسهم وبتكوين محافظ الاستثمارية الملائمة.⁴⁰

4-3-2 - أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين وللسوق المالية:

- تتمثل السوق المالية أداة هامة لتجميع المدخرات من الأفراد وتقديمها إلى المستثمرين الذين يرغبون في تمويل المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة. ويجب أن تعكس السوق المالية أسعار التوازن لأسهم رأس المال وهي الأسعار التي تجعل عائد هذه الأسهم يتناسب مع درجة المخاطر الخاصة بها ويتوقف ذلك على عاملين:⁴¹
- مدى توفر المعلومات وتمثيلها لجميع المستثمرين في السوق المالية.
- مدى فهم وتفسير السوق (المستثمرين) واستيعابه للمعلومات وتلعب المعلومات المحاسبية دورا هاما من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة لها والعائد الذي تحققه هذه الأسهم، فالإفصاح عن المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تخفيض عدم التأكد في السوق المالية وبالتالي زيادة حجم التعامل (عمليات الشراء والبيع) للأسهم وإقبال المدخرين على تقديم الأموال للمستثمرين وبالتالي كبر حجم السوق المالية إن اتساع حجم السوق المالية يؤدي إلى توزيع المخاطر بطريقة مثالية بين المشاركين في السوق المالية كما يؤدي بدوه إلى إمكانية استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في تشغيل المعلومات (مثل تنبؤات المحللين الماليين تنبؤات إدارة المشروعات عن الأرباح المحاسبية المستقبلية ونشر المعلومات عن حالة الاقتصاد القومي مثل سعر الفائدة ومعدل التضخم)، إذا تحققت كفاءة السوق المالية فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تحقيق التوزيع الأمثل للموارد.

4-3-3 - دور المعلومات المحاسبية في تقدير درجة المخاطرة للأسهم:

- يرغب المستثمر في تحديد درجة مخاطرة الأسهم المنتظمة وغير المنتظمة لكي يستطيع تكوين محفظة للأوراق المالية تمكنه من تحقيق عائد محدد يتناسب مع درجة المخاطرة التي يفضلها المستثمر، بعد استبعاد المخاطر غير المنتظمة لهذه الأوراق.

حيث قام بيفر، كتلر وسكولز (1970) *BEAVER, KETTLER & SCHOLZ* بدراسة درجة الارتباط بين البيانات الموجودة بالقوائم المالية وبين درجة المخاطرة لعائد السوق للسهم واستنتجوا أن المتغيرات المحاسبية (مثل نسبة التوزيعات، معدل نمو الأصول، نسبة الرفع المالي، نسبة السيولة، حجم الأصول، درجة تباين الربح المحاسبي) ترتبط ارتباطاً معنوياً ببيتا السوقية، كما أن النماذج المبينة على أساس المتغيرات المحاسبية لها قدرة تنبؤية ببيتا السوقية بدرجة أدق من التقديرات المبينة على أساس نموذج السوق.

4-3-4 - دور نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ القرارات:

تؤدي المعلومة المحاسبية دوراً محورياً في الرفع من كفاءة سوق رأس المال وذلك من خلال تدخلها في معظم مكوناته الخارجية منها والدخالة ما يجعلها المركب الأهم إذا تعلق الأمر بهذا النوع من الأسواق، نقدم هذه النقاط لتوضيح دورها المهم:⁴²

- دور المعلومات المحاسبية في ظروف المخاطرة: للمعلومة في بيئة الأعمال المعاصرة أهمية كبيرة حيث المنافسة والمخاطرة وأصبحت المعلومة من أهم موارد المؤسسة الاقتصادية، ومن المسلم به أنه كلما زادت قيمة المعلومة في الموقف القراري المعين أدى ذلك إلى انخفاض درجة المخاطرة التي يتصف بها الموقف، حيث يمكن أن تؤدي المعلومة المحاسبية دوراً هائلاً في مجال تقدير المخاطر، وفي إمكانية التأثير في درجة تفضيل المخاطرة

- دور المعلومة المحاسبية في تقدير درجة المخاطرة المنتظمة: تساعد المعلومة المحاسبية في إمكانية حساب واستخدام الفوائد القابل للتوزيع في تقدير المخاطرة المنتظمة العامة للسهم (بيتا السهم)، وبالتالي إمكانية وجود علاقة ارتباط قوية بين بيتا المحاسبية وبيتا السهم، وقد توصلت دراسات عديدة أن المعلومات التي تحتوي التقارير والقوائم المالية، يمكن أن تساعد في تقدير المخاطر والتعرف عليها على مدى خطورة الاستثمار في أسهم المؤسسة.

- دور المعلومات المحاسبية في تخفيض درجة المخاطرة: وذلك من خلال تفعيل دور الإفصاح المحاسبي وذلك بما يساهم في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الدار والملاك، وبالتالي صعوبة تكوين فائض، وإمكانية التغلب على الكثير من المشاكل السابقة، ويعني أن هناك دور غير مباشر يمكن أن تؤديه المعلومة المحاسبية.

- دور المعلومات المحاسبية في بناء نماذج الاختيار في ظل المخاطرة: باستقراء الفكر المحاسبي في هذا المجال نجده قد ألقى على عاتق المحاسب الإداري مهمة توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، وقد زادت مسؤوليته اتجاه هذه المهمة بعد التطورات الحديثة في النماذج والأساليب الكمية، وزيادة دور الحاسبات الآلية في تسهيل استخداماته في مختلف المجالات التي تعين إدارة المؤسسة من القيام بوظائفها بدءاً من التخطيط، و انتهاء بالرقابة وتقييم الأداء، وقد اتسع دور المحاسب الإداري بحيث أصبح يشمل أيضاً إمكانية صياغة نموذج القرار الملائم.

4-4 - كفاءة السوق كنتيجة لتوافر المعلومة المحاسبية:

إن للسوق المالية الكفاءة أهمية بالغة لكل من الاقتصاد والمجتمع الاستثماري عموماً ويتجلى ذلك بالآتي:⁴³

- أن أسعار الأوراق المالية المحددة في ظل السوق المالية الكفؤة تعكس بالكلية جميع المعلومات المناسبة المتوفرة، وبالتالي فهي بمثابة إشارات دقيقة لقيمتها الحقيقية.

- إن جميع المعلومات المناسبة والضرورية لا تبدد حيث أن هذه المعلومات طالما انها تقود إلى تقييم الأوراق فغنها تستخدم بالكامل في تسعير تلك الأوراق المالية.

- إن المعلومات تكون متوفرة يسمح لجميع المشتركين من الوصول إليها واستخدامها في صياغة توقعاتهم المستقبلية لأسعار السوق، وهذا يقود السوق إلى التوازن المستمر والتساوي الدائم مع القيم الحقيقية.

- التخلص من مشكلة عدم التماثل المعلوماتي، حيث أن هذه الاخيرة تعني بأن هناك بعض المشتركين (المطلعين) في السوق المالية يمتلكون معلومات خاصة غير متاحة للآخرين وفي ظل السوق الكفؤة تنجلي هذه المشكلة.

وفي سياق ما تقدم يمكننا القول أن المعلومات المحاسبية تعد الاهم إذا تعلق الامر بتحديد أسعار الأوراق المالية وتأثيرها وارتباطها بدرجة كفاءة السوق ذاته، حيث أنها تؤثر و تتأثر بدرجة كفاءة هذه الأسواق فكلما توافرت المعلومات الدقيقة السليمة ذات الجودة العالية كلما زادت درجة كفاءة السوق، وكلما زادت كفاءة السوق كلما زادت الحاجة إلى وجود معلومات دقيقة و سريعة تتوافر فيها خصائص المعلومات الجيدة ففي السوق الكفؤ تنعكس المعلومات بسرعة و بدون تحيز في أسعار الأوراق المالية وبالتالي لا يتمكن المستثمر من هذه الحالة من تحقيق أرباح غير عادية على حساب بقية المشاركين.⁴⁴

5- خاتمة:

من خلال كل ما تم التعرض إليه في هذا البحث تم استخلاص أن استخدام المعلومة بطريقة ذكية وفعالة، تسمح للمبادلات الاقتصادية بالاقتراب من وضعية السوق المثالي (الكفاء)، ومدى تأثير المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرار الاستثمار. كذلك تساهم المعلومة المحاسبية في تعزيز كفاءة سوق رأس المال من خلال العناصر أدناه:

- المعلومات المحاسبية تساعد المستثمرين في تحديد السعر المناسب للأسهم وبالتالي تحقيق العائد المرغوب فيه.
- تؤدي المعلومات المحاسبية إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين وبالتالي كبر حجم السوق المالية وهذا يؤدي إلى توزيع المخاطر بطريقة مثالية بين المستثمرين.
- وتبعاً لما تقدم في هذه الدراسة، يمكن تأكيد صحة فرضية الدراسة والتي مفادها أن للمعلومة المحاسبية دور كبير في الرفع من كفاءة سوق رأس المال.

التوصيات:

بناءً على ما سبق، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية.
- الاهتمام بكافة المعلومات لما لها اهمية بالغة على كفاءة سوق رأس المال.
- من الضروري أن يكون هناك تدفق دائم من المعلومات المحاسبية لمساعدة الوحدة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة على أعمالها والتي من بينها الدخول وممارسة النشاط بالأسواق المالية.

6. الهوامش والإحالات:

- 1 - محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 115.
- 2 - محمد صالح الحناوي وجمال إبراهيم العبد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 23.
- 3 - صلاح السيد جودة، بورصة الأوراق المالية علميا وعمليا، مكتبة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000، ص 20.
- 4 - بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 42.
- 5 - الطاهر لحرش، استراتيجية تسويق الأوراق المالية وأثرها في تنشيط الاستثمار المالي، أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2009، ص 36.
- 6 - محمد براق، بورصة القيم المتداولة ودورها في تحقيق التنمية مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص 131.
- 7 - محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سابق، ص 116.
- 8 - سليمان موصلي، حازم السمان، دراسة الكفاءة السعوية لسوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الثاني، 2013، ص 155.
- 9 - زهير غراية، اختبار نموذج كفاءة الأسواق المالية، مدخل لتقييم أسعار المنتجات المالية، العدد 13، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2015، ص 38.
- 10 - محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سابق، ص 118.
- 11 - مركز البحوث والدراسات، استكشاف مدى كفاءة سوق الأسهم المحلية ودوره في دعم الاقتصاد الوطني، ورقة عمل مقدمة الى اللقاء السنوي الخامس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية بعنوان "السوق المالية السعودية: الواقع والمأمول"، ص 08.
- 12 - محمد يوسف عنتر الفالوجي، اختبار كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية عند المستوى الضعيف، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2007، ص 36-39.
- 13 - سميحة بن محياوي، دور الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص 58-60.
- 14 - إسماعيل محمود عبد الرحمان، الإفصاح المالي وأهميته وأثره في الأعمال التجارية العربية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 28.
- 15 - إسماعيل محمود عبد الرحمان، نفس المرجع، ص 32.
- 16 - محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق ص 35.
- صبحي محمود الخطيب، عمرو عباس العتر، مرجع سابق، ص 41.
- طه حسين يوسف عبيد، أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل ظروف مخاطر السوق المالية، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2009، ص 56.
- 16 - بن عمر بن حاسين، كفاءة الأسواق المالية في الدول المالية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2013، ص 254.

- 17 - مفتاح صالح، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية مجلة الباحث، العدد07، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2010، ص182.
- 18 - خالد قاشي، نظام المعلومات التسويقية، مدخل اتخاذ القرار، دار اليازوري، عمان، 2014، ص48.
- 19 - حميد الطائي، خالد قاشي، التسويق ونظام المعلومات التسويقية في المؤسسة، الطبعة الأولى، دار وائل، 2015، ص87.
- 20 - بن اعمر بن حاسين، فعالية الأسواق المالية في الدول النامية، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص87-89.
- 21 - السيد عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات الحاسوبية وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص10.
- 22 - أحمد حلمي جمعة، عصام فهد العرييد، زياد أحمد الزعبي، نظم المعلومات الحاسوبية، مدخل تطبيقي، الطبعة الاولى، دار المناهج لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 08.
- 23 - صبحي محمود الخطيب، عمرو عباس العتر، مقدمة في نظم المعلومات الحاسوبية، دار المطبوعات، الاسكندرية، مصر، 2008، ص34.
- 24 - أحمد حلمي جمعة، عصام فهد العرييد، زياد أحمد الزعبي، مرجع سابق، ص 08.
- 25 - محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان الأردن، 2011، ص33.
- 26 - صبحي محمود الخطيب، عمرو عباس العتر، مرجع سابق، ص 35.
- 27 - محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق 35.
- 28 - صبحي محمود الخطيب، عمرو عباس العتر، مرجع سابق، ص 41.
- 29 - إسماعيل محمود عبد الرحمان، مرجع سابق، ص29.
- 30 - إسماعيل محمود عبد الرحمان، نفس المرجع، ص31.
- 31 - السيد عبد المقصود دبيان، مرجع سابق، ص15.
- 32 - فريد كورتل، خالد الخطيب، نظم المعلومات الحاسوبية واتخاذ القرارات، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2015، ص61.
- 33 - نفس المرجع، ص62.
- 34 - إسماعيل محمود عبد الرحمان، مرجع سابق، ص32.
- 35 - عبد الحي مرعي، المعلومات الحاسوبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1993، ص 13.
- 36 - شذا جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، الطبعة الاولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 37 - لطرش سميرة، كفاءة سوق رأس المال، وأثرها على القيمة السوقية للسهم، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010، ص89.
- 38 - نفس المرجع، ص90.
- 39 - بن اعمر بن حاسين، مرجع سبق ذكره، ص107.
- 40 - نفس المرجع، ص108

- 41 عبيد سعيد توفيق، خصائص وسلوك الاستثمارات المالية (الأسهم) في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد السادس، 1990.
- 42 فريد كورتل، خالد الخطيب، مرجع سابق، ص 152.
- 43 محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سابق، ص 129.
- 44 طه حسين يوسف عبيد، أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل ظروف مخاطر السوق المالية، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2009. ص 56.